بيان صحفي

94 شركة و41 حكومة تُعلن عن تدابير اتخذتها إزاء الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

لندن، 25 فبراير/شباط 2015 – تكشف [منصات تفاعلية](http://business-humanrights.org/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86) جديدة تم إطلاقها اليوم طريقة معالجة الشركات والحكومات لتبعات حقوق الإنسان جراء الأعمال التجارية، بما يُفيد بأنه فيما توجد أمثلة عديدة على تحركات وتدابير مُلهمة، فما زال من المنشود إنجاز الكثير.

تقدم مركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان إلى اكثر من 100 حكومة و180 شركة بأسئلة مُحددة بشأن سياساتهم وتدابيرهم الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. نسبة الإستجابة كانت 52% من قبل الشركات و40% من قبل الحكومات. ومن النتائج، يتضح أن اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان قد عجّل من اتخاذ التدابير، لكن ما زال هناك نقص في الإدراك وفي التحرك بشكل متماسك فيما بين الحكومات والشركات.

وقال فيل بلومر، المدير التنفيذي لمركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان: *"منصات التدابير العملية الجديدة التي أطلقناها سوف تدفع الحكومات والشركات للأخذ بالتدابير الضرورية الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من خلال زيادة الشفافية والتشارك في الممارسات الجيدة. ويعد هذا الموقع الإلكتروني المجاني الأول الذي سيمكن اي شخص من مقارنة الإجراءات المتخذة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من قبل 94 شركة و41 حكومة ".*

قام بالرد شركات من كافة مناطق العالم، ومنها شركات كوكاكولا وCNOOC (شركة النفط الصينية الوطنية بالخارج)، وتليفونيكا، وأشار العديد من الأطراف التي استجابت إلى أن سلاسل الإمداد المعقدة وإنفاذ الحكومات الضعيف للقواعد يمثل تحديات على مسار احترام الشركات لحقوق الإنسان. ومن بين التدابير المتكررة التي قالت الشركات إنها تتخذها: الالتزامات بالسياسات، ورفع التقارير الخارجية، والتواصل مع الموردين فيما يخص حقوق الإنسان. وتتبنى 34 شركة من بين أكبر 50 شركة في العالم حالياً بياناً مُعلناً بسياسات حقوق الإنسان التي تنتهجها.

ولقد كان رد قطاع تجارة التجزئة والثياب ضعيفاً، حيث إستجاب 25% فقط من شركات التجزئة والثياب التي تم إرسال الأسئلة إليها، ومعظم هذه النسبة التي استجابت كانت شركات الثياب. كما لم ترد شركات الصناعات الاستخراجية المملوكة للدول في حالات عديدة. أما أعلى القطاعات رداً على الأسئلة فقد كان قطاع الأغذية والمشروبات (73%).

قاد الاتحاد الأوروبي الطريق فيما يخص اهتمام الحكومات، حيث قام بالرد 71% من الدول الأعضاء. وقام بالرد حكومات عدّة نشطة بالفعل بمجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (البرازيل، النرويج، ألمانيا، الولايات المتحدة)، وكان من الجيّد حصولنا على ردود من دول في المراحل الأولية من تطوير السياسات بهذا المجال (أنجولا، البحرين، إسرائيل، اليابان، ميانمار).

هناك زخم في أوساط الحكومات بخصوص تطوير خطط العمل الوطنية الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ورغم أنه لا توجد حالياً سوى أربع حكومات لديها خطط من هذا النوع (الدنمارك، فنلندا، هولندا، المملكة المتحدة) فإن أكثر من 12 حكومة أشارت إلى أنها تعكف على إعداد، أو تبحث في أمر إعداد، خطة عمل وطنية. ذكرت أغلب الحكومات تدابير تشريعية من بين الخطوات التي اتخذتها. وهناك حكومات قليلة نسبياً أقرّت بالاختصاص القضائي الأجنبي بصفته إحدى سبل حماية حقوق الإنسان من الآثار التي تُلحقها بها الأعمال التجارية. وذكرت أغلب الحكومات مشكلة تمثلت في نقص الوعي، وتحديات متعلقة بالتنسيق والتعاون بين الوزارات.

وهناك حكومات عدة تتمتع باقتصادات كبيرة أخفقت في إطلاق هذه العملية (كندا، الصين، الهند، روسيا). كما لم ترد الشركات الكندية والروسية، وكانت نسبة الرد من شركات الهند ضعيفة (29%) وكذالك من شركات الصين (26%). هذا توجّه مُحبط بما أن الشفافية مسألة أساسية لا غنى عنها من أجل تحسين ما تتخذه الحكومات والشركات من تدابير وتحركات.

أفادت الحكومات والشركات التي إستجابت، على السواء، باتخاذ تدابير إيجابية ومهمة. اشتملت تلك التدابير على فرض متطلبات برفع التقارير بشكل إلزامي فيما يخص عدد من قضايا حقوق الإنسان في كل من الدنمارك وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى، وجهود تبذلها بعض الشركات لعمل تقييمات للآثار المترتبة على حقوق الإنسان في البلدان التي تعمل بها، وفرض عمليات واضحة وسلسة لتلقي الشكاوى.

**مطلوب تدابير مشتركة**

فيما أشارت الشركات إلى تحديات كبيرة ناتجة عن الثغرات الخاصة بالحوكمة؛ فقد ذكرت عدة حكومات مُعارضة مصالح الأعمال التجارية بصفتها عائق. هذا التباين يوضح أن الحكومات والشركات – في أفضل تقدير – لا يتعاونوا، وفي أسوأ تقدير فهو يشير إلى الالتفاف حول تحمل المسؤولية بتوجيه كل طرف أصابع الاتهام إلى الطرف الآخر.

جنبا إلى جنب مع كل ملف متعلق بشركة وحكومة قصص ذات صلة من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. حيث تسعى هذه المنصات لتعزيز المساءلة بالإضافة إلى زيادة الشفافية. ويتضمنوا المنصتين خطوات عملية من الممكن مشاركتها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الشركات والحكومات التي لم تتعاون بعد؛ وتوفير المعلومات التي ستمكن المدافعين عن حقوق الإنسان من استخدامها لمساءلة الشركات.

وقالت أنابيل شورت، مديرة البرامج ومديرة مشروع منصة تدابير الشركات: *"إن أية شركة تبحث عن النجاح طويل الأمد في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية الكبرى عليها أن تتعامل مع حقوق الإنسان بكل جدّية. إننا نشجع الشركات في جميع المناطق على اتخاذ تدابير والكشف علناً عن التقدم الذي أحرزته".*

وقالت إنيكو هورفاث، مديرة مشروع منصة تدابير الحكومات: *"مع إحراز تقدم في عدد من خطط العمل الوطنية حالياً، يتعين على الحكومات انتهاز الفرصة وإعلان تجاربها للآخرين، وضمان أن خططها ليست قوية على الورق فحسب، إنما تقوم بفرض حماية وسبل انتصاف فعالة في شتى أنحاء العالم".*

**للاتصالات الإعلامية:**

* أنابيل شورت، مديرة برامج، مديرة مشروع منصة تدابير الشركات، short@business-humanrights.org، +1 212 564 9160
* إنيكو هورفاث، باحثة، مديرة مشروع منصة تدابير الحكومات، horvath@business-humanrights.org، +44 (20) 7636 7774
* جو باردويل، منسق مسؤولية الشركات والاتصالات، bardwell@business-humanrights.org، +44 (20) 7636 7774

[مركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان](http://business-humanrights.org/) هو منظمة غير حكومية دولية تتابع الآثار المترتبة على حقوق الإنسان (الإيجابية والسلبية) جراء أنشطة أكثر من 6000 شركة في أكثر من 180 دولة، وتوفر هذه المعلومات عبر موقعها القائم بثماني لغات. نحن نسعى للحصول على ردود من الشركات لدى إثارة المجتمع المدني لبواعث قلق. معدل الردّ يفوق نسبة 70% عالمياً.